

Distr.: General  
3 October 2016  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة السادسة والعشرون

٣١ تشرين الأول/أكتوبر - ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

تقرير وطني مقدّم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق  
الإنسان ٢١/١٦\*

أوغندا

\* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

GE.16-17004(A)



الرجاء إعادة الاستعمال



\* 1 6 1 7 0 0 4 \*

## المحتويات

## الصفحة

٣	.....	أولاً - مقدمة
٣	.....	ثانياً - المنهجية
٤	.....	ثالثاً - التقدم المحرز في تنفيذ التعهدات الطوعية والتوصيات المقبولة
٤	.....	ألف - التعهدات الطوعية
٦	.....	باء - تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي حظيت بالقبول
٢٩	.....	رابعاً - التطورات في مجال حقوق الإنسان منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
٣٠	.....	خامساً - الاستنتاج

## أولاً - مقدمة

١- أحرزت أوغندا تقدماً هائلاً في تعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية حيث قامت بأمر منها التصديق على الصكوك الدولية والإقليمية الرئيسية لحقوق الإنسان ومحاولة جعل حقوق الإنسان حقيقة واقعة لمواطنيها. ويشكل دستور عام ١٩٩٥ حجر الأساس لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد البرلمان عدداً من القوانين التي تتناول بالتفصيل الحقوق المنصوص عليها في الدستور، بما فيها حقوق الفئات الضعيفة، مثل الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم. ويتيح الإطار القانوني إمكانية الانتصاف عن طريق المحاكم القانونية وغيرها من المؤسسات الوطنية الرئيسية الأخرى لحقوق الإنسان فيما يخص تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مثل اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان واللجنة المعنية بتكافؤ الفرص اللتين يُستكمل عملهما بأعمال منظمات المجتمع المدني النابضة بالحياة.

٢- ولتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، اعتمدت الحكومة أيضاً عدة سياسات وبرامج ونفذتها. وعلاوة على ذلك، أنشئت هيكل مؤسسية ذات صلة من أجل تنفيذ نظام حقوق الإنسان في البلد ورصده وتقييمه.

٣- ويبرز هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ التعهدات الطوعية التي أعلنتها أوغندا للفريق العامل في الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وفي تنفيذ التوصيات المتفق عليها في تلك الجولة. ويوفر التقرير أيضاً موجزاً للتطورات الرئيسية التي شهدتها أوغندا في مجال حقوق الإنسان منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

## ثانياً - المنهجية

٤- جُمع التقرير في ظل عملية تشاركية وتشارورية شارك فيها مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية، مثل قطاع العدالة والقانون والنظام والهيئات الدستورية المستقلة، كاللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بتكافؤ الفرص، من بين جهات أخرى. وإضافة إلى ذلك، أجريت مشاورات أيضاً مع منظمات المجتمع المدني والناشطين في مجال حقوق الإنسان والأكاديميين والخبراء. ونسقت وزارة الشؤون الخارجية إنشاء لجنة توجيهية وطنية عملت على تجميع التقرير. واشتمل تجميع التقرير على إجراء استعراض مكثي للتقارير الواردة من منظمات ترصد حالة حقوق الإنسان في أوغندا بشكل مستقل والتقارير الأخرى التي قدمتها الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية عن تنفيذها التوصيات المنبثقة عن الاستعراض السابق. وعُقد اجتماع لإقرار التقرير جرى خلاله تبادل مشروع التقرير ومناقشته مع مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلون عن شتى الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي قدمت مزيداً من المدخلات.

٥- ويتضمن هذا التقرير التوصيات التي قبلتها أوغندا، وهي تنقسم إلى تسعة مجالات مواضيعية منها التوصيات المتعلقة بالمعاهدات، وقطاع العدالة والقانون والنظام، واستقلالية المؤسسات والمساءلة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان وحقوق الفئات الضعيفة والحقوق المدنية والسياسية وتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

## ثالثاً- التقدم المحرز في تنفيذ التعهدات الطوعية والتوصيات المقبولة

### ألف- التعهدات الطوعية

٦- قدّمت أوغندا عدداً من التعهدات الطوعية التي احترمتها كلّها على النحو المبين أدناه.

#### قضايا السياسة العامة

##### ١- خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان

٧- وضعت الحكومة في عام ٢٠١٤ خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان (خطة العمل الوطنية). وأعدت خطة العمل الوطنية من خلال عملية تشاورية وتشاركية اضطلعت بها اللجنة التوجيهية الوطنية التي تتألف من مختلف الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية، وتتضمن الخطة مدخلات من عدد من الجهات الفاعلة، بما فيها المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات الأهلية، والزعماء الدينيين والثقافيين، من بين جهات أخرى. وتتجسد رؤية خطة العمل الوطنية في إنشاء مجتمع أوغندي يقوم على احترام حقوق الإنسان ويلتزم بالنهج القائم على حقوق الإنسان إزاء تحقيق التنمية المستدامة والشاملة. وتتمثل أهداف خطة العمل الوطنية في بناء قدرات الحكومة والمواطنين في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها والنهوض بالمساواة وعدم التمييز للجميع والحد من الفقر وتعزيز الرفاه الفردي والجماعي وضمان التمتع بالحقوق والحريات المدنية والسياسية وتلبية احتياجات الفئات الخاصة وضحايا النزاعات والكوارث من حيث التمتع بحقوق الإنسان وتنفيذ التزامات أوغندا الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وتقدم خطة العمل الوطنية أيضاً آلية تنسيق أكثر تنظيماً لإشراك جميع الجهات المعنية بحقوق الإنسان.

##### ٢- الاستعراض السنوي لحالة حقوق الإنسان

٨- تتولى اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان واللجنة المعنية بتكافؤ الفرص بما يتمشى مع الولاية القانونية لكل منهما تجميع التقارير السنوية عن حالة حقوق الإنسان في البلد. وتستخدم جميع الوزارات والإدارات والوكالات وغيرها من أصحاب المصلحة تلك التقارير كمصدر للمعلومات وتوجه التوصيات الواردة فيها عمليات الميزانية ووضع التشريعات والسياسات وغيرها من العمليات الحكومية. ومنذ عام ٢٠١١، تجري عمليات استعراض سنوية لحالة حقوق

الإنسان، تليها مناقشات بشأن التقارير المقدمة من أعضاء البرلمان. وقد استدعى البرلمان مسؤولين حكوميين لتوضيح الإجراءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ومدى تنفيذهم التوصيات الصادرة عن اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان واللجنة المعنية بتكافؤ الفرص. وقد اضطلعت بهذا الأمر على وجه الخصوص لجنة الشؤون القانونية والبرلمانية في البرلمان وفي الآونة الأخيرة اللجنة البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان.

## المسائل المؤسسية

- ١- اللجنة الفرعية لمجلس الوزراء المعنية بحقوق الإنسان
  - ٩- أنشأت الحكومة اللجنة الفرعية لمجلس الوزراء المعنية بحقوق الإنسان لتقديم التوجيه في مجال السياسة العامة بشأن مسائل حقوق الإنسان. وتكفل تلك اللجنة التزام جميع أصحاب المصلحة بالسياسات والقوانين ذات الصلة وبالالتزامات أوغندا الإقليمية والدولية بحقوق الإنسان.
  - ٢- اللجنة التقنية لحقوق الإنسان
    - ١٠- أنشأت الحكومة لجنة تقنية مشتركة بين الوزارات بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان ومن بين أعضاء اللجنة ممثلون عن المجتمع المدني. وتمثل ولاية تلك اللجنة في تقديم الدعم التقني إلى اللجنة الفرعية لمجلس الوزراء المعنية بحقوق الإنسان. وكان وجود اللجنة المشتركة بين الوزارات أمراً حاسماً في وضع خطة العمل الوطنية.
  - ٣- مكتب حقوق الإنسان في وزارة العدل والشؤون الدستورية
    - ١١- يتولى هذا المكتب، على المستوى القطري، تنسيق تنفيذ خطة العمل الوطنية وإعداد التقارير ذات الصلة لتقديمها إلى الهيئات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان. وهو يكفل تمسك أوغندا بسيادة القانون والحكم الرشيد والمساءلة وتنفيذها النهج القائم على حقوق الإنسان في جميع السياسات والتشريعات الوطنية. ويكفل هذا المكتب أيضاً امتثال الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية للنهج القائم على حقوق الإنسان من خلال توفير المشورة القانونية.
  - ٤- مكتب حقوق الإنسان في وزارة الشؤون الخارجية
    - ١٢- ينسق هذا المكتب مع أصحاب المصلحة من أجل كفالة الامتثال للالتزامات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان.
  - ٥- مراكز التنسيق داخل الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية
    - ١٣- أنشئت مراكز تنسيق للتأكد من أن مسائل حقوق الإنسان موزعة في السياسات والخطط والبرامج المؤسسية والميزانيات الخاصة بكل منها، وكذلك لمتابعة تنفيذها والإبلاغ عن التقدم المحرز بشأنها.

## باء- تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي حظيت بالقبول

### ١- توصيات بشأن المعاهدات - التوصيات من ١ إلى ٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٣١ و ٧٤ و ٨٢

١٤- قُدمت توصيات بخصوص معاهدات كان من بينها ما يلي:

(أ) إدراج أحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان في قوانين البلد ومواءمة جميع القوانين مع تلك الصكوك؛

(ب) التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، وإدراج أحكامه في القوانين المحلية؛

(ج) إنفاذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في التشريعات الوطنية؛

(د) دراسة إمكانية التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛

(هـ) التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(و) تقديم مشروع قانون إدارة النظام العام بما يتمشى مع الالتزامات الدولية.

١٥- وتود أوغندا أن تؤكد أن معظم الصكوك الدولية والإقليمية الرئيسية لحقوق الإنسان قد أدرجت محلياً في الدستور. وإضافة إلى ذلك، سُنت القوانين بوجه عام بما يتمشى مع الدستور ومع معاهدات محددة. وهذه عملية مستمرة. ويجري أيضاً استعراض مختلف القوانين، بما فيها مشروع قانون الزواج والطلاق وقانون الإرث المعدل بغية ضمان الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

١٦- ويكفل الدستور في المادة ٢٤ الحق في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ولإنفاذ هذا الحكم، وتجسيد أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب بالكامل، أصدر البرلمان قانون عام ٢٠١٢ لمنع التعذيب وحظره. ويجرم القانون التعذيب، ويعلن أن الأدلة المنتزعة تحت التعذيب غير مقبولة في الإجراءات القانونية، وينص على رد حقوق ضحايا التعذيب وإعادة تأهيلهم وتعويضهم. وينص القانون أيضاً على توسيع نطاق المسؤولية الجنائية عن التعذيب لتشمل الأفراد والجهات الفاعلة غير الحكومية. وتعكف وزارة العدل والشؤون الدستورية على وضع قواعد تنظيمية للمساعدة في تنفيذ القانون.

١٧- وتنظر أوغندا في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. وتتطلب عملية التصديق التقدير على المستوى المحلي والاستعداد لتنفيذ المعاهدة المصدق عليها. ويستلزم التصديق على المعاهدات

وتنفيذها توافر الموارد ولا تود أوغندا أن تأخذ على عاتقها إلا الالتزامات التي تكون جاهزة لتنفيذها.

١٨- وصدر قانون إدارة النظام العام بعد التشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وتعتقد الحكومة أن القانون يمثل للمعايير الدولية. ومع ذلك، كانت هناك شكاوى عن وجود مشاكل تتعلق بتفسيره وتنفيذه. وكلفت الحكومة اللجنة الأوغندية للإصلاح القانوني بإجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على تحديد المشاكل الناشئة عن إنفاذ القانون. وسوف تتم الاستشارة والاسترشاد في أي تعديلات قد تُدخل على القانون بتلك المشاورات.

## ٢- قطاع العدالة والقانون والنظام - التوصيات ٤٢ و ٤٣ و ٦٦

١٩- قُدمت توصيات بشأن قطاع العدالة والقانون والنظام وهي:

(أ) الإسراع بتحسين نظم الشرطة والقضاء والسجون؛

(ب) تحسين الأوضاع في السجون عن طريق معالجة الاكتظاظ المفرط والحالة غير المرضية التي توجد عليها السجون ومواطن القصور في الرعاية الصحية.

٢٠- وبغية الامتثال للتوصيات الواردة أعلاه، أُخذت تدابير مختلفة في دوائر الشرطة والقضاء والسجون.

### قوات الشرطة الأوغندية

٢١- بغية تحسين التقييد بمعايير حقوق الإنسان، أنشأت قوات الشرطة الأوغندية مديرية حقوق الإنسان والخدمات القانونية، ووحدة المعايير المهنية ومكاتب حقوق الإنسان في جميع المكاتب الإقليمية. وتتولى مديرية حقوق الإنسان والخدمات القانونية مسؤولية تقديم المشورة بشأن المسائل القانونية وحقوق الإنسان، بما فيها المساءلة عن حقوق الإنسان والإجراءات التأديبية، وتنظيم التدريب في مجال حقوق الإنسان وتنسيق مكاتب حقوق الإنسان. ويعمل ١٢ مكتباً من أصل ٢٧ مكتباً من مكاتب حقوق الإنسان المنشأة. وقد رفعت وحدة المعايير المهنية المسؤولة عن تعزيز الأخلاقيات والمعايير المهنية من خلال معالجة الشكاوى المقدمة من الجمهور عدد الوحدات إلى ١٠. ووضعت قوات الشرطة الأوغندية أيضاً سياسات لحقوق الإنسان ستسترشد بها عمليات الشرطة في المستقبل، وستساعد في تعميم مراعاة حقوق الإنسان في عمل الشرطة.

٢٢- وتنظم قوات الشرطة الأوغندية على أساس مستمر عملية تدريب مهني لجميع ضباط الشرطة من أجل تعزيز قدراتهم في مجالات منها احترام حقوق الإنسان في عمليات الشرطة. ومنذ عام ٢٠١١، زيد عدد ضباط الشرطة في مراكز ومخافر الشرطة بغية تحقيق الفعالية في الحفاظ على القانون والنظام. واعتمدت الحفارة المجتمعية لتشجيع مشاركة الجمهور في مكافحة الجريمة والتقريب بين الشرطة والجمهور. ويمكن مقاضاة المخطئين من ضباط الشرطة الذين

ينتهكون حقوق الإنسان، بما في ذلك ممارسة التعذيب وسوء المعاملة بموجب قانون منع وحظر التعذيب أو باستخدام الإجراءات القانونية والإدارية الأخرى المنصوص عليها في الفصل ٣٠٣ من قانون الشرطة وفي قوانين أوغندا.

٢٣- وأُخذت خطوات أيضاً لتحسين ظروف الاحتجاز في الشرطة عن طريق عمليات تجديد وبناء المرافق التي حسّنت الصرف الصحي بما يشمل تقليل استخدام المحتجزين الدلاء كمراحيض<sup>(١)</sup>. كما جرى تحسين رعاية الموظفين، بما يشمل السكن حيث بُنيت وحدات سكنية إضافية.

#### الجهاز القضائي

٢٤- اتخذ الجهاز القضائي عدداً من التدابير والابتكارات لتعزيز سبل الوصول إلى العدالة، بما يشمل إجراء المطالبات الصغيرة الذي لا يستلزم تعيين محام في المحكمة ويشتمل على خطوات بسيطة يمكن أن يخطوها أي شخص عادي لتقديم دعوى قضائية ويمكن الفصل فيها سريعاً على نحو مماثل. وفي المسائل الجنائية، أدخل الجهاز القضائي إجراء التفاوض لتخفيف العقوبة كجزء من نظام العدالة الجنائية لتعجيل بعمليات المحاكمة والتخفيف من اكتظاظ مرافق السجون. وفي المسائل المدنية، استُحدثت تسوية المنازعات البديلة الإلزامية من أجل التعجيل بحل المنازعات والتخفيف من اكتظاظ جدول الدعاوى لدى المحكمة.

٢٥- ولتعزيز إمكانية الحصول على الخدمات القانونية في المسائل الجنائية، أُخذت تدابير لتحسين الوصول إلى خدمات المساعدة القانونية. وهذا يشمل توسيع نظام المعونة القانونية في إطار كل من موجزات الوقائع التي ترعاها الدولة فيما يخص مرتكبي الجرائم المعاقب عليها بالإعدام وبرنامج مراكز العدالة. وبرنامج مراكز العدالة هو برنامج جديد أنشأت الحكومة في إطاره وبدعم من شركائها مراكز عدالة وأخرى للمساعدة القانونية في المحاكم والسجون. وفي عام ٢٠١١، لم يكن هناك سوى ثلاثة مراكز للعدالة، في تورورو وليرا وكمبالا. وفي عام ٢٠١٦، أصبح هناك سبعة مراكز للعدالة ومراكز للمساعدة القانونية في المحاكم مع المراكز المنشأة حديثاً في هويما ومساكا وفورت بورتال وجينجا. وثمة مشروع سياسة وقانون يتعلّقان بالمساعدة القانونية بلغا مرحلة متقدمة ولا يقتضيان سوى موافقة مجلس الوزراء.

٢٦- ويستخدم الجهاز القضائي التكنولوجيا لتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء. فعلى سبيل المثال، أُدخلت تسهيلات وصلات الفيديو في قضايا الأطفال والأحداث في المحاكم جنباً إلى جنب مع المحكمة النموذجية للأطفال كمشروع تجريبي. وترمي هذه التدابير إلى حماية هوية الأطفال وما يلازمها من حقوق في نظام قضاء الأحداث.

٢٧- واعتمدت مجموعة من الاستراتيجيات للحد من تراكم القضايا، من جملتها زيادة الموظفين القضائيين، وإجراء تعداد للقضايا للتخلص من الملفات المكررة. وبالإضافة إلى ذلك، حُدّدت أهداف الأداء لجميع الموظفين القضائيين لكي ينجزوا عملهم سنوياً مع أداة مناظرة

لتعزيز الأداء بغية تتبع/رصد أداء موظفي الجهاز القضائي من أجل تحسين الكفاءة وسرعة معالجة القضايا. وعلاوة على ذلك، عززت مديرية تفتيش المحاكم التي ترصد أداء الموظفين القضائيين إدارتها بتغيير رأسها من أمين سجل المحكمة إلى قاضي المحكمة العليا الذي يمارس اختصاصه على جميع الموظفين القضائيين، بخلاف ما كان متبعاً في الماضي. وتشمل التدابير الأخرى إنشاء مناطق قضائية جديدة داخل البلد من أجل تضيق الفجوة بين العرض والطلب على العدالة. وارتفع عدد دوائر المحكمة العليا من ١٣ إلى ١٧ دائرة في الوقت الذي أصبحت فيه جميع المقاطعات في البلد مناطق قضائية.

٢٨- وبالإضافة إلى ذلك، يجري إصلاح القوانين الرامية إلى تحسين أداء الجهاز القضائي. فعلى سبيل المثال، وُضع مشروع قانون لإدارة الجهاز القضائي وهو معروض على مجلس الوزراء. وينص مشروع القانون على تحسين استقلال الجهاز القضائي وإدارته فيما يتعلق بعدد من الجوانب، مثل التمويل والتوظيف والانضباط، من بين أمور أخرى.

٢٩- وفي عام ٢٠١٣، اعتمد الجهاز القضائي الدستور (المبادئ التوجيهية المتعلقة بالعقوبات لمحاكم القضاء) (الممارسة) (التوجيهات) لعام ٢٠١٣ التي تتمثل أهدافها فيما يلي: إتاحة المبادئ والمبادئ التوجيهية التي يتعين أن تطبقها المحاكم في إصدار العقوبات، بما في ذلك نطاق فترات العقوبة والوسائل الأخرى للتعامل مع الجناة ومصالح ضحايا الجريمة والمجتمع المحلي وفي توفير آلية من شأنها تعزيز التوحيد والاتساق والشفافية في إصدار الأحكام.

#### دائرة السجون في أوغندا

٣٠- وضعت دائرة السجون سياسات إصلاحية لتعزيز الإصلاح وإعادة التأهيل وتطوير المهارات أثناء الحبس. وتدعم تلك السياسات التحول في الممارسة نحو تعزيز تمكين السجنين كوسيلة لمكافحة الجريمة والحد من حالات معاودة الإجرام. وبالإضافة إلى ذلك، جرى استعراض القواعد الإجرائية للسجون من أجل ضمان الاتساق مع قانون السجون الذي يتضمن عدداً من المعايير الدولية والإقليمية والدستورية لحقوق الإنسان.

٣١- وللتعامل مع أوجه القصور في الموارد البشرية، جرى تعيين أكثر من ٢٠٠٠ حارس وحارسة من حراس السجون وخضعوا للتدريب في السنتين الماضيتين بغية مضاعفة القوة العاملة المتاحة لخدمة السجون. ويجري تشييد مرافق سجون جديدة من أجل زيادة القدرة الاستيعابية والحد من الاكتظاظ. ومن أعمال التشييد الجارية الرئيسية سجن الحراسة المشددة في كيتاليا الذي يستوعب ١٠٠٠ سجين وهو سيساعد على تخفيف اكتظاظ بعض السجون، بما فيها سجن لوزيرا ذي الحراسة المشددة.

٣٢- واعتمدت الخدمة المجتمعية للجنح البسيطة عوضاً عن العقوبة السالبة للحرية كأحد تدابير التخفيف من اكتظاظ السجون.

٣٣- وبُذلت جهود للحد من الاكتظاظ وتحسين حالة السجون، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية. وخفض اكتظاظ السجون، شيدت الحكومة السجون وزادت قدرتها الاستيعابية. وخلال فترة السنوات الخمس، زادت القدرة الاستيعابية للسجون لكي تستوعب ١٨٣ ٢ سجيناً بعد أن ارتفعت من ٣٣٤ ١٤ سجيناً في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ١٦ ٥١٧ سجيناً في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وقد اقترن ذلك بتشديد المساكن لموظفي السجون من أجل تحسين ظروفهم المعيشية. وعلى الرغم من هذه التدخلات، لا يزال الاكتظاظ يشكل تحدياً وقد ارتفعت نسبة السجناء من ٢٢١ في المائة من القدرة الاستيعابية إلى ٢٧٤ في المائة في عام ٢٠١٥.

٣٤- وفيما يتعلق بتحسين حالة السجون، لم تعد مراحيض الدلاء تُستخدم في أكثر من ٨٥ في المائة من السجون. ومن المأمول إزالة نظام توزيع المراحيض الدلاء تماماً بحلول نهاية هذه السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧. وفي الوقت الراهن، لا يوجد سوى ٢٢ سجناء يستخدمون نظام مراحيض الدلاء ليلاً ونهاراً وهناك ٢٧ سجناء فقط يستخدم ذلك النظام في الليل وليس في النهار.

٣٥- وسُجّلت أيضاً تحسينات في توفير خدمات الرعاية الصحية في السجون. وتوجد مرافق طبية متاحة في جميع وحدات السجون في البلد لتوفير الرعاية الصحية المطلوبة للمصابين بالأمراض الشائعة والأمراض الأخرى، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وانخفض معدل الوفيات بين السجناء من ٢/١٠٠٠ في عام ٢٠١١ إلى ٠,٧٥/١٠٠٠ في السنوات الخمس الأخيرة. وجرت عمليات تجديد مرافق الرعاية الصحية، مثل سجن خليج مورشيون وتوفير المعدات في وحدات الرعاية الصحية في ماسيندي ومساكا.

٣٦- وبالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، اتخذت دائرة السجون في أوغندا تدابير لمعالجة احتياجات الأمهات المرضعات وأطفالهن من الرعاية. وبحلول عام ٢٠١٥، كانت الدائرة تُعنى بـ ٢٣٤ طفلاً من الرضع الذين يعيشون مع أمهاتهم في السجن، كجزء من سياسة التأكد من عدم فصل الأطفال الرضع عن أمهاتهم. واتخذت الدائرة تدابير لضمان تمكين هؤلاء الأطفال من الوصول إلى مراكز الرعاية النهارية والحصول على الملابس وحليب الرضع لتغذيتهم تغذية سليمة.

### ٣- استقلال المؤسسات - التوصيتان ٨ و ٨٣

٣٧- قُدمت التوصيات التالية:

- (أ) ينبغي أن يكون قرار منح الإفراج بكفالة أو رفضه من اختصاص الجهاز القضائي؛
- (ب) كفالة استقلال اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان وتمتعها بالقدرة الكافية؛
- (ج) إجراء تعيينات خاصة باللجنة الانتخابية على أساس عملية تتسم بقدر أكبر من التشاور.

### استقلال المحاكم في منح الإفراج بكفالة

٣٨- تود الحكومة أن تؤكد أن لجميع الأشخاص الحق في طلب الإفراج عنهم بكفالة وأن القرار النهائي بشأن ما إذا كان ينبغي منح الإفراج بكفالة أو رفضه يعود إلى المحاكم. وتنص المادة ٢٣(٦)(أ) من دستور جمهورية أوغندا على أن لأي شخص يُقبض عليه فيما يتعلق بارتكاب جريمة جنائية أن يتقدم إلى المحكمة بطلب للإفراج عنه بكفالة، ويجوز للمحكمة منح ذلك الشخص الإفراج بكفالة في الظروف التي تعتبرها المحكمة معقولة. وهذا يتماشى مع مبدأ استقلال المحاكم.

### استقلال اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان وقدرتها

٣٩- اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان هيئة دستورية مستقلة تضطلع بولاية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويكفل استقلال اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان بموجب المادة ٥٤ من دستور عام ١٩٩٥ التي تنص على أن اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان ستكون مستقلة ولا تخضع، في أداء مهامها، لتوجيه أو سيطرة أي شخص أو سلطة. ويكتمل تشكيل اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان بخمسة مفوضين ورئيس. ويجوز للجنة في إطار الولاية المنوطة بها المنصوص عليها في المادة ٥٣(٢) من الدستور، إذا تبين أن هناك انتهاكاً لحق من حقوق الإنسان أو للحرية، أن تأمر بالإفراج عن الشخص المحتجز أو الذي صدر في حقه أمر تقييدي وبدفع تعويضات له أو إتاحة أي وسيلة قانونية أخرى للانتصاف أو الجبر.

٤٠- ويمكن الوصول بيسر إلى اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان، وهي تقدم خدمات مجانية في عشرة مكاتب إقليمية في جميع أنحاء البلد. وقد منحت لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان اعتماداً من الفئة ألف. وتحترم الحكومة عمل وولاية اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان، وقد دأبت على اتخاذ جميع الخطوات المعقولة لتنفيذ توصيات اللجنة ودفع التعويضات التي تأمر محكمة اللجنة بدفعها. وعلى الرغم من أن الحكومة ملتزمة بدفع جميع التعويضات، فقد حكمتنا القيود المالية التي أثرت على دفع التعويضات في الوقت المطلوب.

### إنشاء اللجنة المعنية بتكافؤ الفرص

٤١- أنشئت اللجنة المعنية بتكافؤ الفرص لكي تضطلع بولاية القضاء على أوجه عدم المساواة والتمييز في حق أي فرد أو مجموعة أفراد على أساس نوع الجنس أو السن أو العرق أو اللون أو المنشأ الإثني أو القبيلة أو النسب أو العقيدة أو الدين أو الحالة الصحية أو المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية أو الرأي السياسي أو الإعاقة، ولكي تتخذ تدابير إيجابية لصالح المجموعات المهمشة بسبب نوع الجنس أو الفئة العمرية أو الإعاقة أو لأي سبب آخر ناشئ عن الصيرورة التاريخية أو عن التقاليد أو الأعراف، وذلك بغرض تصحيح الاختلالات التي تعيق أفراد تلك المجموعات وللنظر في المسائل الأخرى ذات الصلة.

٤٢ - ومنذ ذلك الحين، سجلت اللجنة ما يزيد على ٣٧٠ شكوى تتعلق بالتهميش والتمييز، وأجرت تحقيقات فيها وعملت على تقييمها ومعالجتها، ولا سيما في مجالات حقوق الأراضي، والعمالة، والحرمان من الحصول على الخدمات الاجتماعية. كما أجرت اللجنة عمليات مراقبة مدى امتثال الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية والإدارات المحلية والقطاع الخاص لتكافؤ الفرص والعمل الإيجابي.

٤٣ - وعلاوة على ذلك، وضعت اللجنة برامج إعلامية وتثقيفية وأجرتها وأدارتها لتيسير الوعي والفهم، فضلاً عن قبول تكافؤ الفرص بين العديد من الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول.

#### تعيين أعضاء اللجنة الانتخابية

٤٤ - يعيّن أعضاء اللجنة الانتخابية في إطار عملية تشاورية عادلة إلى حد ما. وتتمثل الممارسة في أن يتلقى الرئيس قائمة بأسماء المرشحين من الوزارة المختصة أو الإدارة أو الوكالة الحكومية فيعيّن الأعضاء الذين وافق عليهم أعضاء البرلمان. ولا يجوز للرئيس أن يعين أي عضو لم يوافق عليه البرلمان. ويمكن للجمهور والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني المشاركة بتقديم معلومات إلى لجنة التعيينات في البرلمان التي توافق على التعيينات عندما يكون المرشحون غير صالحين للعمل. وستُبحث هذه المسألة أكثر خلال العملية المقبلة لاستعراض إطارنا القانوني والسياساتي للإصلاحات التي جرت بعد انتخاباتنا الأخيرة.

#### ٤ - المساءلة - التوصيات ٣٨ و ٣٩ و ٦٠ و ٦٤ و ٦٥ ومن ٦٧ إلى ٧١

٤٥ - قُدمت توصيات بشأن تعزيز المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، كان من بينها ما يلي:

(أ) كفالة إجراء تحقيقات نزيهة ومستقلة في الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الأمن ومقاضاة الجناة ومعاقبتهم، بمن فيهم أولئك الذين هاجموا الشعب بعد انتخابات عام ٢٠١١ والذين نفذوا عمليات القتل خارج نطاق القضاء؛

(ب) التحقيق في قضايا التعذيب وسوء المعاملة ومحاسبة الجناة؛

(ج) كفالة تقديم التعويض الكافي إلى ضحايا الاعتداءات على أيدي موظفي

الأمن؛

(د) التحقيق في الهجمات التي طالت مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والناشطين في مجال حقوق المثليين وملاحقة الجناة؛

(هـ) سن مشروع قانون مكافحة التعذيب.

٤٦ - وثُفتح تحقيقات زبينة ومستقلة في الانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن وعادة ما تقوم بها اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان وقوات الشرطة الأوغندية ومديرية النيابة العامة. ويخضع الضباط المتورطون في الانتهاكات أيضاً لإجراءات الشرطة التأديبية. وفي الواقع، تلقت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان شكاوى وحققت فيها أثناء احتجاجات عام ٢٠١١ المتعلقة بانتهاكات الحق في الحياة<sup>(٢)</sup>. ويمكن أن توصي اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان، بناءً على استنتاجاتها، بمقاضاة الجناة وهو أمر تتابعه مديرية النيابة العامة. وأجرت مديرية النيابة العامة ملاحقات قضائية في حق الضباط المخطفين.

٤٧ - وحققت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان على مر السنين في شكاوى التعذيب وسوء المعاملة ومنحت تعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، انخفض عدد الشكاوى المتعلقة بالتعذيب وسوء المعاملة التي تلقتها اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان من ٤٢٨ شكوى في عام ٢٠١١ إلى ٣٤٣ شكوى في عام ٢٠١٥<sup>(٣)</sup> ويمكن أيضاً الآن محاسبة الجناة باستخدام قانون منع وحظر التعذيب الذي صدر في عام ٢٠١٢. وتعالج وزارة العدل والشؤون الدستورية في ميزانياتها تعويضات الضحايا التي تديرها اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٥ وحده، منحت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان تعويضات بلغ قدرها ٣٠٠ ٠٠٠ ٥٢٠ شلن أوغندي (حوالي ١٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي). غير أن القيود المالية جعلت من الصعب على الوزارة دفع جميع التعويضات بالكامل في الوقت المحدد.

٤٨ - واستخدمت قوات الشرطة الأوغندية كلاً من المحاكم الإدارية والمحاكم العادية لمعاقبة أفراد الشرطة الذين اعتدوا على حقوق المواطنين وأفرطوا في استخدام القوة. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٣، اتهمت القوات خمسة من ضباطها بالاعتداء أمام محكمة الشرطة التأديبية وأدين الجميع في نهاية المطاف بالتهمة التي وُجّهت إليهم وفُصلوا من قوة الشرطة على نحو مشين. وفي عام ٢٠١٥، فُصل أحد كبار ضباط الشرطة من قوات الشرطة لأنه اعتدى على صحفي فألحق به أضراراً بدنية جسيمة. وفي الوقت الراهن، يواجه خمسة رجال من الشرطة تهماً أمام المحكمة التأديبية ناشئة عن الاعتداء على أفراد من الجمهور.

٤٩ - وواصل الجيش أيضاً معاقبة أفراد الذين يعتدون على حقوق الناس في انتهاك للقانون العسكري. وتعالج هذه القضايا في إطار نظام العدالة العسكرية ويحاكم المجرمون بمشاركة الضحايا مشاركة تامة بما يشمل المناطق التي ارتكبت فيها الجريمة.

## ٥ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - التوصيات ٢٢ ومن ٨٥ إلى ٩٧ و ١٠٧ و ١٠٨

٥٠ - قُدمت توصيات لتعزيز التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كان من بينها ما يلي:

- (أ) مكافحة الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاستمرار في خفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات، وزيادة العمر المتوقع؛
- (ب) مواصلة العمل مع منظمة الصحة العالمية والإبقاء على التدابير الرامية إلى الحد من تفشي فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق الامتناع وتيسير الحصول على الأدوية؛
- (ج) كفالة حُسن أداء نظم المعلومات الصحية مع بيانات مفصلة؛
- (د) إنشاء نظام تأمين صحي للفقراء؛
- (هـ) تلقي البلد المساعدة التي يحتاجها من الأفراد والموارد اللوجستية، لتطوير القطاع الصحي بغية خفض معدل وفيات الأطفال ومعالجة الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية والسل؛
- (و) زيادة فرص الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية بزيادة ميزانية الصحة كي تبلغ نسبة ١٥ في المائة تمثيلاً مع إعلان أبوجا؛
- (ز) ضمان حصول الجميع على التعليم وتحسين معايير التعليم؛
- (ح) زيادة الإنفاق العام على التعليم وأداء النظام التعليمي؛
- (ط) مواصلة السياسة المتعلقة بالتعليم الابتدائي؛
- (ي) تنفيذ السياسات الرامية إلى دعم الإنتاج الغذائي، والحصول على القروض وبرامج الوجبات المدرسية المرتبطة بالإنتاج الغذائي المحلي.

#### الصحة

٥١- منذ عام ٢٠١١، زاد حجم التمويل المقدم من أجل مكافحة الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى ٢,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. فقد ارتفع معدل الكشف عن حالات السل من ٣٩,٨ في المائة إلى ٤٥ في المائة، وارتفع معدل النجاح في معالجة السل من ٤٣ في المائة إلى ٦٤ في المائة. وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بلغت النسبة المئوية للتغطية بالخدمات ٥٦ في المائة. وتحسنت نسبة الأطفال المعرضين للعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية من أمهاتهم والذين يحصلون على اختبار فيروس نقص المناعة البشرية في غضون شهرين من ٣٠ في المائة إلى ٥٨ في المائة. وزادت نسبة الأمهات الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية المسجلات في برنامج العلاجات المضادة للفيروسات العكسية للقضاء على انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل من ٤٠,٧ في عام ٢٠١١ إلى ٦٥,٨ في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. ونتيجة لهذه الجهود، تحققت بعض الإنجازات. ومع ذلك لا تزال هناك حاجة إلى إدخال مزيد من التحسينات.

المؤشر	٢٠١١	٢٠١٥/٢٠١٤
معدل وفيات الرضع	١ ٠٠٠/٥٤	١ ٠٠٠/٤٥
وفيات المواليد	١ ٠٠٠/٢٩	١ ٠٠٠/٢٣
الوفيات دون سن الخامسة	١ ٠٠٠/٩٠	١ ٠٠٠/٦٩
وفيات الأمهات	١٠٠ ٠٠٠/٤٣٨	١٠٠ ٠٠٠/٣٦٠

٥٢- وواصلت منظمة الصحة العالمية دعم قطاع الصحة في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال البحوث وبناء القدرات، وتوفير بروتوكولات ومواد الإدارة والمبادئ التوجيهية اللازمة لمعالجة الجوانب المختلفة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتقديم الرعاية والدعم. وزاد اتباع النهج الاجتماعية والبيولوجية الطبية لضمان خفض الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥٣- وقد حسّن قطاع الصحة بشكل هائل نظام المعلومات المتعلقة بإدارة شؤون الصحة باستخدام مدخلات النظام المحلي للمعلومات الصحية ٢ (DHIS2). ويجري وضع الصيغة النهائية لسياسة واستراتيجية الصحة الإلكترونية الرامية إلى توحيد نظم المعلومات المتعلقة بإدارة شؤون الصحة وتهيئة مستودع وطني للمعلومات الصحية كي يستفيد منه جميع أصحاب المصلحة. ويجري تحديث نظام المعلومات المتعلقة بإدارة شؤون الصحة بانتظام لتلبية مطالب البرنامج الجديد والمؤشرات اللازمة لقياس التقدم المحرز في المؤشرات الصحية. وهذه البيانات مصنفة حسب العمر ونوع الجنس وينتقل القطاع الآن إلى تصنيف البيانات حسب الموقع ومستوى التعليم وحالة الدخل، ولا سيما في مجالي صحة الأم والطفل.

٥٤- وتعكف الحكومة على سن مشروع قانون التأمين الصحي الوطني الذي ينص على دعم جميع فئات المواطنين، بوسائل منها تقديم الإعانات إلى المعوزين (الفقراء). وتستعرض وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية حالياً مشروع القانون لمعرفة مدى امتثاله من الناحية المالية. وعندما يُعطى شهادة الامتثال المالي، سيقدّم إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه ثم يُعرض على البرلمان لسنة كقانون.

٥٥- وفيما يتعلق بالموارد البشرية في مجال الصحة، عُين منذ عام ٢٠١٢، ما مجموعه ٣ ١٤١ عاملاً من الأخصائيين الصحيين بموجب عقود ووزعوا في جميع المقاطعات، ودُفع لهم من خلال عدة آليات، بما فيها مبادرة الرئيس الطارئة للإغاثة من الإيدز التي تدعم ٢ ٢٧٤ عاملاً والصندوق العالمي الذي يدعم ٣٠٩ عمال وصندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يدعم ١٤٢ عاملاً ووزارة الصحة التي تدعم ٤١٦ عاملاً من العمال المتعاقدين. وجرى تعيين العمال المتعاقدين بغية سد الحاجة الماسة من الموارد البشرية في مجال الصحة في جميع أنحاء البلد، ولا سيما الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتلتزم الحكومة باستيعاب العمال المتعاقدين المؤهلين بوصف ذلك استراتيجية رئيسية لتعزيز واستبقاء الموظفين، ولا سيما في المناطق التي يصعب الوصول إليها شريطة توافر الأجور. فعلى سبيل

المثال، جرى استيعاب ما مجموعه ٤٦٤ عاملاً (٢١ في المائة) حتى الآن من أصل ٢٢٣٤ عاملاً من الأخصائيين الصحيين المؤهلين لدعم مبادرة الرئيس الطارئة للإغاثة من الإيدز، أي ٤١٥ عاملاً في الوحدات الصحية العامة و٤٩ في الوحدات الخاصة غير الربحية.

٥٦- وقدم البنك الدولي في إطار شراكة مع الحكومة الدعم لتدريب أخصائيين صحيين من أجل مساندة المناطق التي يصعب الوصول إليها والإقامة فيها ولتدريب مجموعة مختارة من الكوادر التي تلمس الحاجة إليها. وتحوّل المتوسط الوطني من أجل الملاك الوظيفي للوظائف المعتمدة من ٥٦ في المائة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢ إلى ٧٠ في المائة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وترد الأرقام أدناه:

#### الأخصائيون الصحيون المدربون لكل فئة

فئة المنح الدراسية	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	المجموع
منطقة يصعب الوصول إليها صفر	١٥٣	٢٩٥	١١	٤٥٩	
الكوادر ذات الأولوية*	صفر	٢١٧	٦٧	٣٣٨	
<b>المجموع</b>	<b>صفر</b>	<b>٣٧٠</b>	<b>٣٦٢</b>	<b>٧٩٧</b>	

\* الكوادر ذات الأولوية: القابلات والموظفون الطبيون والتقنيون المتخصصون في تكنولوجيا المخابر.

٥٧- وحظي القطاع أيضاً بدعم من التحالف العالمي للقاحات والتحصين/الصندوق العالمي لمعالجة أمراض التحصين منها فضلاً عن علاج الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال القضاء على انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. كما حظي القطاع بالدعم في تنفيذ الإرشادات التقنية من الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة في أوغندا لتحسين قابلية الاستجابة لاحتياجات الرعاية النفاسية، وتعيين ونشر عدد إضافي من القابلات وموظفي المختبرات والموظفين الطبيين والمرضين وغيرهم.

٥٨- ولم تُرفع النسبة المئوية من الميزانية الوطنية للصحة إلى ١٥ في المائة على النحو المطلوب بموجب إعلان أبوجا. وتمثل تلك النسبة في الوقت الراهن ٧,١ في المائة. ويعزى هذا الأمر إلى حد كبير إلى قلة الموارد. ويُستكمل تمويل قطاع الصحة من الشركاء الإنمائيين.

#### التعليم

٥٩- اتخذت الحكومة خطوات للاستمرار في تيسير الحصول على التعليم للجميع من خلال إتاحة التعليم الابتدائي الشامل للجميع والتعليم الثانوي الشامل للجميع، بما في ذلك تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة. وفي عام ٢٠١١، استحدثت الحكومة برنامج تعميم التعليم والتدريب في مرحلة ما بعد الدراسة الذي يتماشى مع الخطة الإنمائية الوطنية لتلبية احتياجات الطلاب الأوغنديين الذين يكملون بنجاح شهادة التعليم الأوغندية ويحصلون عليها.

٦٠- ويُظهر التعداد المدرسي السنوي زيادة في الالتحاق بالمدارس الثانوية الذي وصل إلى ٢٥٠ ٣٩٥ ١ طالباً بحلول آذار/مارس ٢٠١٤، مقابل ٣٢٤ ٩٥٤ طالباً في عام ٢٠٠٧. وعندما أُدخِل برنامج المدارس الثانوية الشاملة للجميع. وفيما يخص مدارس التعليم الثانوي الشامل للجميع (المستوى الأول إلى المستوى الرابع)، بلغ مجموع الطلاب ٤٧٦ ٨٧٣ طالباً في عام ٢٠١٤ من بينهم ٨١٩ ٤٦٩ طالباً و٦٥٧ ٤٠٣ طالبة) مما أسفر عن زيادة نسبتها ٨ في المائة مقارنة بالعام السابق (٨ في المائة للذكور و٨ في المائة للإناث). وتشير النتائج إلى أن المدارس التي تتلقى مساعدة حكومية لديها ٥٥٤ ٤٧٨ طالباً بينما يوجد لدى مدارس الشراكة العامة والخاصة للمدارس الجديدة ٩٢٢ ٣٩٤ طالباً مؤهلاً للحصول على التعليم الثانوي الشامل للجميع. واستمر حجم تحصيل التعليم الثانوي الشامل للجميع في المستوى العالي في الارتفاع منذ بدء البرنامج في عام ٢٠٠٧.

٦١- وارتفعت ميزانية وزارة التعليم منذ عام ٢٠١١ سنة بعد أخرى لضمان كفاءة أداء قطاع التعليم. وفي السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، تلقى قطاع التعليم ما نسبته ١٥,٦ في المائة من الميزانية الوطنية، وانتقل إلى ١٧,١ في المائة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ وإلى ١٧,٥ في المائة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وتهدف هذه الزيادات إلى تحسين نوعية التعليم واستيعاب المزيد من المتعلمين وتحسين رفاه المعلمين.

#### الزراعة

٦٢- تنتهج الحكومة سياسات تدعم الإنتاج الغذائي والحصول على القروض والإنتاج الغذائي المحلي للمدارس. ويتجلى النهج المعتمد لتنفيذ التوصية في العمل على تحقيق النتائج التالية على النحو المبين في خطة التنمية الوطنية الثانية أي زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية وزيادة فرص الحصول على المدخلات الزراعية الحيوية وتعزيز الإطار المؤسسي وتوفير بيئة تمكينية وإضافة القيمة.

٦٣- وعلاوة على ذلك، اعتمدت الحكومة السياسة الزراعية الوطنية لعام ٢٠١٣، التي تضع إطاراً متيناً لتوجيه الاستثمار وتقديم خدمات زراعية. وحددت الحكومة أيضاً الأهداف التالية وهي القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء وضعاف الحال، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي والكافي طوال العام بحلول عام ٢٠٣٠، ووضع حد لجميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بحلول عام ٢٠٢٥ بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام ٢٠٣٠ وزيادة الاستثمار، بوسائل منها التعاون الدولي المعزّز في الهياكل الأساسية في الأرياف، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية.

٦٤- وعلاوة على ذلك، ستوفر الحكومة قروضاً للمزارعين في الأرياف بتنفيذ الخدمات الاستشارية الزراعية الوطنية. وتمكن الخدمات الاستشارية الزراعية الوطنية المزارعين ذوي المهارات والمعارف من الانتقال من زراعة الكفاف إلى الزراعة التجارية. وتشمل التدابير الأخرى توفير المدخلات الزراعية، وتحسين شبكة الأرياف، والتشجيع على إضافة القيمة.

## ٦- التثقيف في مجال حقوق الإنسان - التوصيات من ٩ إلى ١١ و ٧٨

٦٥- قُدمت التوصيات التالية:

- (أ) إدماج حقوق الإنسان في استراتيجيات التعليم القطاعية وكفالة إدراج وحدات حقوق الإنسان في المناهج الدراسية؛
- (ب) إدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان من أجل زيادة الوعي بجميع حقوق الإنسان؛
- (ج) إدماج البرنامج العالمي المتعلق بالتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما خطوته الثانية، في البرامج الوطنية؛
- (د) تخصيص المزيد من الموارد للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في تلك الأثناء من البلد التي ظلت لوقت طويل تحت سيطرة المتمردين.

مدارس التثقيف في مجال حقوق الإنسان وإتاحة التثقيف في مجال حقوق الإنسان لأفراد الأمم

٦٦- كما ذكر آنفاً، عملت الحكومة على تشجيع وضم إن إدراج حقوق الإنسان والتربية الوطنية في المدارس. وأدرجت وزارة التعليم والرياضة حقوق الإنسان والتربية المدنية في المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية. وإضافة إلى ذلك، يجري أيضاً التثقيف في مجال حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي.

٦٧- وأدرج البرنامج العالمي للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما خطوته الثانية، في السياسة التعليمية المدنية الوطنية. ونفذت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان برامج محددة تخص حقوق الإنسان والتربية المدنية تستهدف بصفة خاصة شمال أوغندا.

٦٨- وأدرجت جميع وكالات الأمن، مثل قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وقوات الشرطة الأوغندية ودائرة السجون في أوغندا، التدريب في مجال حقوق الإنسان في مناهجها الدراسية ودوراتها التدريبية. ومنذ عام ٢٠١١، تلقى الدورات التدريبية للجنة الأوغندية لحقوق الإنسان في مجال التثقيف بحقوق الإنسان أكثر من ١١ ٠٠٠ فرد من أفراد الأمن. وارتفع عدد أفراد المجتمع الذين يحضرون اجتماعات التثقيف في مجال حقوق الإنسان الخاصة بالمجتمع المحلي التي تنظمها اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة ليصل عددهم إلى ٦٩٤ ٣١ فرداً في عام ٢٠١٥ بعد أن كان أقل من ١٥ ٠٠٠ فرد في عام ٢٠١١.

٧- حقوق الفئات الضعيفة - التوصيات ٦ و ١٨ و ٢٣ ومن ٣٢ إلى ٣٦، ومن ٤٤ إلى ٥٩، ومن ٩٨ إلى ١٠٥ و ١١٠

٦٩- قُدمت توصيات مختلفة تتعلق بحماية مختلف الفئات الضعيفة، مثل النساء، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، واللاجئين، والمشردين داخلياً، والسكان الأصليين، والعمال المنزليين.

المرأة

(أ) استعراض القوانين وتعديلها، وتعديل أو إلغاء الممارسات التقليدية والقوالب النمطية التي تميز في حق المرأة؛

(ب) تنقيح مشروع قانون الزواج والطلاق وتعديله للقضاء على التمييز في حق المرأة؛

(ج) وضع تدابير لزيادة الامتثال لقانون العنف المنزلي وقانون تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والتوعية بممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛

(د) تنفيذ القوانين التي تحمي المرأة من العنف الجنسي والتحرش الجنسي؛

(هـ) تدريب الأفراد العسكريين المعينين بحفظ السلام بشأن حقوق المرأة واحتياجاتها؛

(و) زيادة مشاركة المرأة في وضع وتنفيذ خطط التنمية؛

(ز) كفالة تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة.

٧٠- وتود الحكومة أن تؤكد أن البلد قد سن القوانين التي تحظر الممارسات التقليدية الضارة التي تستهدف المرأة وتبذل جهود من خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان والتوعية لتعزيز تنفيذها الفعال. وتشمل تلك القوانين قانون حظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وقانون العنف المنزلي، وقانون منع الاتجار بالأشخاص، وقانون اللجنة المعنية بتكافؤ الفرص، وقانون المحكمة الجنائية الدولية، وقانون تعديل قانون العقوبات، وقانون العمالة والقانون المعدل بشأن الأراضي، من بين قوانين أخرى. وإضافة إلى ذلك طعنت المحكمة الدستورية بنجاح في القوانين التمييزية المتعلقة بالزنا ودفع ثمن العروس وألغتها. وعلاوة على ذلك، أُعدَّ مشروع قانون الجرائم الجنسية وسيُعرض على البرلمان في الوقت المناسب.

٧١- ووُضع مشروع قانون الزواج والطلاق للقضاء على التمييز في حق المرأة. ومع ذلك، لا يزال معروفاً على البرلمان منذ وقت طويل بسبب آثاره الثقافية. وستعمل الحكومة على ضمان سن مشروع القانون من أجل زيادة حماية المرأة الأوغندية من التمييز.

٧٢- وعملت الحكومة على إتاحة التدريب لأهم الجهات المسؤولة في مجالي القوانين والقواعد التنظيمية والمبادئ التوجيهية للمساعدة على تنفيذها في كاراموجا وسابيني وبوسوغا والمنطقتين

الغربية والشمالية. وأنشأت الحكومة مراكز إيواء لضحايا العنف الجنساني في المقاطعات الخمس إمبارارا وماساكا وموروتو وليرا وغولو وقاعدة بيانات وطنية للتمكن من رصد المسائل المتعلقة بالعنف الجنساني.

٧٣- وخضع الأفراد العسكريون للتدريب في مجال احترام حقوق الإنسان، ومن جملتها حقوق المرأة واحتياجاتها. وأقامت الوكالات الأمنية شراكات مع عدة مؤسسات، مثل اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمركز الأفريقي لعلاج وإعادة تأهيل ضحايا التعذيب، ومنظمة إنقاذ الطفولة، ومشروع قانون اللاجئين، لتدريب العاملين فيها.

٧٤- ولزيادة مشاركة المرأة في وضع وتنفيذ خطط التنمية، عملت الحكومة مع منظمات المجتمع المدني على زيادة مشاركة المرأة في عملية التخطيط الاقتصادي، مثل برنامج مباشرة الأعمال الحرة النسائية في أوغندا. ولا تزال تُطرح تحديات على صعيد ضمان إدماج المرأة الريفية بنشاط في الاقتصاد. وتنص خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٥/١٦ - ٢٠١٩/٢٠ خطة التنمية الوطنية الثانية) على زيادة إمكانية الحصول على التمويل الزراعي مع خيارات محددة للنساء المزارعات في المناطق الريفية.

٧٥- وكفلت الحكومة تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة من خلال زيادة الوعي والتوعية بالخطة.

#### الأطفال

٧٦- قُدمت التوصيات التالية:

- (أ) إنفاذ قوانين عمل الأطفال والاتجار بهم بمزيد من الفعالية وتحسين حماية الأطفال من عمل الأطفال واستغلالهم اقتصادياً؛
- (ب) التأكد من أن الأطفال والشباب لا يجنّدون في الممارسات المقيتة التي تتنافى مع القانون الأوغندي والثقافة والممارسات الضارة بالسلامة المعنوية؛
- (ج) مكافحة حوادث قتل الأطفال والكبار في إطار تأدية الطقوس في مختلف أنحاء أوغندا وضمان التحقيق الفعال في تلك الجرائم ومقاضاة مرتكبيها؛
- (د) حماية الأطفال بطرق من بينها استعراض نظام قضاء الأحداث؛
- (هـ) تعزيز ومواصلة وضع التدابير الرامية إلى ضمان تسجيل جميع الأطفال المولودين داخل الأراضي الوطنية؛
- (و) اعتماد قائمة الأعمال الخطرة على الأطفال.

٧٧- وتلتزم الحكومة بتطبيق قانوني مكافحة تشغيل الأطفال ومكافحة الاتجار بالبشر اللذين يشكلان أيضاً جزءاً من خطة العمل الوطنية. وقد استعرضت الحكومة قانون الطفل لضمان حماية الأطفال كما وضعت ونفذت برامج سبل عيش الشباب من أجل القضاء على الفقر. وقد كان قانون الطفل (المعدل) رقم ١٩ لعام ٢٠١٦ ولا يزال يحمي الأطفال من الممارسات العرفية الضارة والعمالة والعنف ويمنحهم كذلك الحق في الاستفادة من خدمات حماية الطفل. ويحدد القانون أيضاً الهيئة الوطنية لشؤون الطفل التي تشمل مهامها رصد تنفيذ القوانين المتعلقة بجميع أشكال الاعتداء على الأطفال. ونفحت الشرطة استماراتها المتعلقة بجمع الأدلة (الاستمارة PF3) في الحالات التي تنطوي على الاعتداء الجنسي، وأدخلت رسوماً تصويرية لتمكين الأطفال من تقديم الأدلة بسهولة.

٧٨- ويخضع نظام قضاء الأحداث لاستعراض سنوي في إطار قطاع العدالة والقانون والنظام الهادف إلى تحسين سبل اللجوء إلى العدالة عن طريق ضمان إجراء محاكمات سريعة وعادلة. ويساعد قانون الطفل الجديد على التخفيف من إجراءات البت في القضايا وإصدار الأحكام فيما يخص الأطفال أو الأحداث الذين يحاكمون في المحكمة العليا. وعلاوة على ذلك، وضعت المبادئ التوجيهية الوطنية لتفادي الإجراءات القضائية من أجل دعم آليات بديلة لتسوية المنازعات فيما يخص قضايا العدالة المتصلة بالأطفال. ويهدف هذا إلى الحد من ورود جنح الأطفال الصغيرة إلى نظام العدالة الجنائية الأمر الذي يسبب حالات تأخير ويصيب الأطفال بصدمات. ويجري وضع استراتيجية لعدالة الأطفال من أجل إرشاد وتنسيق العمليات المتعلقة بالأطفال وقضاء الأحداث في البلد بحيث يمكن معالجة المسائل المتعلقة بهم على نحو عاجل مع احترام حقوق الطفل.

٧٩- ووضعت الحكومة أيضاً استراتيجية لحماية الطفل من أجل دعم الحماية الاجتماعية للأطفال والأحداث لتلبية احتياجاتهم الفريدة. وأنشأ قطاع العدالة والقانون والنظام برنامجاً لعدالة الأطفال من أجل تنسيق قضاء الأحداث وتعزيزه على مستوى المقاطعات. وهناك ١٥ منسقاً في برنامج عدالة الأطفال ينتشرون في جميع أنحاء البلد لرصد العمليات والتقيد بالإجراءات القانونية الواجبة في قضاء الأحداث في أوغندا. وبنيت قدرات مختلف أصحاب المصلحة المعنيين في نظام قضاء الأحداث وسيستمر ذلك. وتُبذل جهود لتحسين بيئة المحاكم فيما يخص القضايا المتعلقة بالأطفال والأحداث من خلال استخدام تسهيلات وصلات الفيديو في بعض المحاكم، مثل المحكمة العليا بكمبالا. وعلاوة على ذلك، أنشئت محكمة نموذجية للأطفال في ماكيندي لتوضيح الشكل الذي ينبغي أن تكون عليه محاكم الأطفال الأخرى. ووضعت الجهاز القضائي مبادئ توجيهية بشأن معالجة مسائل الطفل وقضاء الأحداث وأعاد النظر في اختصاص التعامل مع قضايا الأطفال بنقله من قاضي الصلح في الدرجة الثانية إلى القاضي في الدرجة الأولى.

٨٠- ووُضعت مديرية النيابة العامة مبادئ توجيهية في التعامل مع قضايا العنف الجنسي والجنساني والقضايا المتعلقة بالطفل. ويشترك قطاع العدالة والقانون والنظام في مواصلة التدريب وتنمية الموارد البشرية للجميع في قطاعات العدالة في مجال الطفل وقضاء الأحداث، من بين أمور أخرى. وتُبدل الجهود لتحسين قضاء الأحداث لكن عدم كفاية الموارد كثيراً ما يعوق إحراز تقدم في هذا الشأن.

٨١- واتخذت الحكومة تدابير لضمان تسجيل المواليد عن طريق الهيئة الوطنية لتحديد الهوية والتسجيل المسؤولة عن تسجيل جميع الأطفال المولودين داخل الإقليم الوطني. وعلى الرغم من حدوث انخفاض في معدلات تسجيل المواليد، فقد تحسنت هذه المعدلات سنة بعد أخرى بدعم من الشركاء، ولا سيما اليونيسيف التي دعمت التسجيل المتنقل. واعتباراً من عام ٢٠١٤، حصل ٦٠ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر وأربع سنوات على مستندات تثبت تسجيل ميلادهم<sup>(٤)</sup>.

٨٢- وفي عام ٢٠١٢، اعتمدت الحكومة قائمة بأعمال الأطفال الخطرة كجزء من القواعد التنظيمية للعمالة (عمالة الأطفال) لعام ٢٠١٢ (الصك القانوني ١٧ الصادر في عام ٢٠١٢). ويحدد الصك "الأعمال الخطرة" التي تعني العمل الذي يمكن بحكم طبيعته أو الظروف التي يُنجز فيها أن يضر بصحة الطفل أو سلامته أو أخلاقه.

#### الأشخاص ذوي الإعاقة

٨٣- قُدمت التوصيات التالية بهدف تحسين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

(أ) تعميم مراعاة حالة الإعاقة في حملات التوعية للقضاء على المواقف السلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة في المراكز الصحية؛

(ب) تنفيذ الخطوات المتوخاة في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع التأكيد بوجه خاص على تكافؤ الفرص للأطفال ذوي الإعاقة؛

(ج) ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أوغندا، ولا سيما التمييز الذي تواجهه النساء ذوات الإعاقة، وعدم تكافؤ الفرص بالنسبة إلى القصر، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال المهق؛

(د) ضمان الحق في التصويت للأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذ جملة تدابير منها التدابير البديلة الرامية إلى تمكينهم من التصويت بحرية وبسرية ومن دخول المرافق بسهولة؛

(هـ) تحسين إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم والرعاية الصحية، مع التركيز بصفة خاصة على الأطفال.

٨٤- واتخذ قطاع الصحة خطوات لمواصلة توعية الأخصائيين الصحيين بالحق في الصحة وتعزيز حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات الصحية. وأجرت الوزارة ذلك بالتعاون

مع شركاء آخرين، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، من بين جهات أخرى. وكفلت وزارة الصحة أيضاً تهيئة مبانيها ومعداتها ولوازمها وقدراتها الصحية بحيث تفي باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. ووضعت الوزارة أيضاً ونشرت موثيق المرضى والعملاء كما ستكفل ترجمتها إلى اللغات المحلية.

٨٥- وأجرت وزارة الشؤون الجنسانية والعمل والتنمية الاجتماعية دراسة بحثية عن الأطفال ذوي الإعاقة في إطار إعداد خطة عمل ستنفذها الحكومة لضمان تكافؤ الفرص للأطفال ذوي الإعاقة.

٨٦- وينص الدستور وقانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٦ على حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم النساء والأطفال، وعلى ضمائها. واستعرضت الحكومة قانون الأشخاص ذوي الإعاقة وتوجه الجهود نحو الاعتراف بالمهق كشكل من أشكال الإعاقة وفقاً لمطالب المصابين به. وشجعت الوزارة الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما فيها المهق، لمنع التمييز في حقهم. واللجنة المعنية بتكافؤ الفرص مكلفة بالقضاء على عدم المساواة والتمييز في حق أي فرد أو مجموعة من الأفراد، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة<sup>(٩)</sup>. وتقدم التقارير والتقييمات التي تعدّها اللجنة المعنية بتكافؤ الفرص إرشادات وتوصيات عن الطريقة التي يمكن بها للمؤسسات الحكومية تعزيز المسائل الجنسانية والمساواة في الفرص وهي تتصل بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها. واستمر تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في مجلس الشباب والحكومة المحلية، واستمر ذلك في انتخابات عامي ٢٠١١ و٢٠١٦.

٨٧- وفي عام ٢٠١٥، وثقت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان شواغل حقوق الإنسان الخاصة بالمهق وقدمت عدداً من التوصيات، بما فيها التدابير الضريبية اللازمة لتعزيز الوصول إلى السلع الخاصة التي يحتاجها الأشخاص المصابون بالمهق. وستدرس الحكومة تلك التوصيات وتنفيذها.

٨٨- ولجميع الأشخاص ذوي الإعاقة الحق في التصويت بحرية وسرية. ويمكن أن يمثل الدخول إلى مرفق التصويت تحدياً ولكن غالباً ما تُبذل الجهود للتأكد من أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتلقون المساعدة عندما يأتون إلى مرفق التصويت. وحدد قانون المجلس الوطني للإعاقة أيضاً هيكل الحكومة المحلية كدوائر انتخابية وصارت الحكومة، بخلاف ما كان عليه الأمر في السابق، أمام المسؤولية والمساءلة التامة عن العملية الانتخابية فيما يخص حق الأشخاص ذوي الإعاقة بدءاً من مستوى القرية وحتى المستوى الوطني. وجرت مواءمة تعريف الإعاقة وتقنياتها بموجب قانون المجلس الوطني للإعاقة المعدل، وهو ما يعزز أيضاً حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التصويت.

٨٩- وخلال الانتخابات، تُمنح الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة فيُعفون من الوقوف صفوفاً في مراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم. وهذا الإعفاء منصوص عليه في القوانين الانتخابية ويؤكد عليه أثناء تدريب موظفي الاقتراع. وثمة تحسن في جمع الإحصاءات عن الناخبين من الأشخاص

ذوي الإعاقة. وخلال تسجيل المواطنين لإصدار بطاقات الهوية الوطنية، سجلت بيانات تتعلق بالإعاقة. وسيحسن هذا الجانب في التخطيط وتوفير تسهيلات للأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الانتخابات. وتتاح إمكانية للنخبين الراغبين في الحصول على المساعدة للتصويت في مراكز الاقتراع، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة لاختيار أشخاص لمساعدتهم على التصويت. ويمكن أن يختار الأشخاص ذوو الإعاقة مساعدين لمساعدتهم في مراكز الاقتراع. وتقع مراكز الاقتراع في أوغندا في مناطق خلاء خارج المباني وهو ما يجعل الوصول إليها متيسراً بقدر معقول للأشخاص ذوي الإعاقة.

٩٠- وزادت الحكومة الدعم المقدم إلى تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة من الأطفال ذوي الإعاقة. وأجرت وزارة الصحة حملات توعية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأطفال، وهناك تطورات جارية للتأكد من أن مبانيها ومعداتها ولوازمها وقدراتها الصحية تلي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأطفال.

#### اللاجئون والمشردون داخلياً

٩١- تشمل التوصيات المتعلقة بحقوق اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً ما يلي:

(أ) تحسين الظروف المعيشية للمهاجرين واللاجئين؛

(ب) مواصلة معالجة مسألة إعادة توطين المشردين داخلياً وتزويدهم بالخدمات

الأساسية والبنية التحتية.

٩٢- وفي الوقت الراهن، تستضيف أوغندا ٤٣٨ ٥٧٥ لاجئاً من بلدان تقع داخل منطقة البحيرات الكبرى وما بعدها. وتمشياً مع خطة التنمية الوطنية الثانية، تتمثل استراتيجية الحكومة للتعامل مع اللاجئين في ضمان تحسين سبل عيشهم. وتسترشد سياسة الحكومة بنهج تسوية يقتضي إتاحة أرض للاجئين لمساعدتهم في الاعتماد على أنفسهم. ويتحقق ذلك بإتاحة قطع أرض صغيرة للاجئين المسجلين في القرى خارج مخيمات اللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، يُسمح للاجئين بالحصول على الخدمات الاجتماعية نفسها التي يحصل عليها السكان المحليون، مثل المياه والتعليم والرعاية الصحية. وتُتاح للاجئين أيضاً حرية الحركة ولا يقتصر ذلك على الحركة في المخيمات بل يمكنهم أيضاً الحصول على عمل حيثما أمكن. وعلى الرغم من أن أوغندا تقدر الدعم المقدم من الشركاء الإثنيين، لا تزال الحكومة تواجه عجزاً تمويلياً، الأمر الذي أدى إلى الحد من إمكانية حصول اللاجئين على المياه النقية والمأمونة وإلى سوء حالة المرافق الصحية ونقص الأدوية الأساسية، من بين أمور أخرى.

٩٣- ويتمتع اللاجئون بالحق في العمل، وفي هذا الصدد أصدرت وزارة الشؤون الداخلية القواعد التنظيمية المتعلقة بالجنسية ومراقبة الهجرة (الرسوم)، بموجب الصك القانوني رقم ١٣ لعام ٢٠١٦، وهي تقضي بإعفاء اللاجئين بشكل صريح من دفع المال للحصول على تصاريح العمل. وقد أتاح هذا للاجئين الفرصة للانخراط في العمالة المرحة وبالتالي لتحسين رفاههم.

٩٤ - وتمثل سياسة الحكومة أيضاً في تشجيع العودة الطوعية إلى الوطن. ففي عام ٢٠١٥، نجحت العودة الطوعية للاجئين الكينيين بعودة ٢٣٢ ١ لاجئاً كينياً ممن فروا إلى أوغندا خلال أعمال العنف عقب الانتخابات التي جرت في كينيا في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وهو ما يوفر حلاً دائماً لهؤلاء اللاجئين.

٩٥ - واعتمدت مجموعة من الاستراتيجيات لحماية وتعزيز حقوق اللاجئين في خطط العمل الوطنية، بما في ذلك تحسين حمايتهم وأمنهم ورفاههم الاجتماعي والاقتصادي واندماجهم في المجتمع وضمن حصولهم على الدعم النفسي - الاجتماعي، والمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والكساء والتعليم، من بين أمور أخرى.

٩٦ - وفيما يتعلق بالمشردين داخلياً، واصلت أوغندا تعقب الأهداف المحددة في سياساتها المتعلقة بالمشردين داخلياً لعام ٢٠٠٤ بما يشمل دعم التصدي المتكامل لمسألة التشريد من خلال تشجيع العودة الطوعية وإعادة التوطين وبرامج الإنعاش. وما فتئت الحكومة تقدم الدعم إلى الناس لكي يغادروا المخيمات ويعودوا إلى ديارهم، ولا سيما في شمال أوغندا، حيث أُغلق الآن أكثر من ٢٥٠ مخيماً.

٩٧ - وفي السنوات الأخيرة تسببت الكوارث الطبيعية، ولا سيما الفيضانات والانهيارات الأرضية، في التشرذ الداخلي. وأجبر ذلك الحكومة على نقل بعض الناس في المناطق المعرضة للكوارث، مثل بودودا في شرق أوغندا، وإعادة توطينهم في أماكن آمنة، مثل كيرياندونغو.

٩٨ - وتنص خطة العمل الوطنية أيضاً على عدة إجراءات ترمي إلى تحسين حالة الأشخاص المشردين داخلياً، من بينها تنفيذ السياسات المتعلقة بالمشردين داخلياً، وإصدار قانون لتعزيز حماية المشردين داخلياً وإنشاء مناطق لإعادة توطين المشردين داخلياً وضمن الحصول على السلع والخدمات الاقتصادية والاجتماعية، مثل الرعاية الصحية والتعليم وتمكينهم من المشاركة في الأنشطة المدرة للدخل وضمن سيادة القانون في مخيمات المشردين داخلياً، وإقامة برنامج للتعقب والبحث للتمكين من جمع شمل المشردين داخلياً وإعادة إدماجهم مع أفراد أسرهم وفي مجتمعاتهم المحلية، من بين أمور أخرى.

#### فئات الأقليات العرقية

٩٩ - قُدمت توصيات فيما يتعلق بحقوق الأقليات العرقية، كان من بينها ما يلي:

(أ) مواصلة الحوار الملائم مع مجتمعات الشعوب الأصلية بهدف تقليل إلى أدنى حد ممكن من اتباع النهج المدمرة لأنماط معيشتها وتقاليدها مع تحسين ظروف حياتها؛

(ب) مواصلة اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية لتحسين حقوق شعب الباتوا.

١٠٠ - ويؤكد الدستور حقوق الأقليات العرقية. وعلاوة على ذلك، تنص خطة العمل الوطنية على أنشطة الغاية منها تعزيز المساواة وعدم التمييز في حق الفئات المهمشة، بما فيها اعتماد

تدابير مصممة جيداً ومحددة الهدف بشأن العمل الإيجابي لصالح تلك الفئات وتنفيذها مع التركيز بصفة خاصة على الأقليات العرقية والشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية. وسوف يجري ذلك بطريقة تشاركية وتساورية. وتنص أيضاً خطة العمل الوطنية تحديداً على حماية تلك الأقليات والعمل الإيجابي ومشاركتها في صنع القرار وتمكينها وحصولها على التعليم والصحة والمياه، من بين أمور أخرى.

#### العمال المنزليون

١٠١- تتمثل التوصية بشأن العمال المنزليين في تعديل القوانين لتشمل حماية العمل في الخدمة المنزلية.

١٠٢- ويحمي قانون العمل أيضاً العمال المنزليين. ومع ذلك، فهم لا يزالون فئة ضعيفة. وتعمل الحكومة، من خلال سياساتها التعليمية، بما فيها التعليم الابتدائي الشامل للجميع والتعليم الثانوي الشامل للجميع، على زيادة معدل الالتحاق بالمدارس ومعالجة معدلات التسرب، ولا سيما تسرب الطفلات اللواتي غالباً ما ينتهي الأمر باستخدامهن في العمل المنزلي.

١٠٣- واعتمدت الحكومة أيضاً تدابير لحماية العمال المنزليين المعينين للعمل خارج أوغندا. وقد تحقق ذلك من خلال إشراك البلدان المستقبلة في اتخاذ تدابير لحماية العمال المنزليين الأوغنديين. وفي بعض الحالات المبلغ عنها، عملت الحكومة مع بعثات خارجية لكي تعيد العمال المنزليين الأوغنديين الذين تعرضوا للإساءة إلى موطنهم. واتخذت الحكومة أيضاً تدابير إدارية من خلال وزارة الشؤون الجنسانية والعمل والتنمية الاجتماعية للحد من الاتجار بالبشر. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت إدارة للتحقيق في قضايا الاتجار ومعالجتها في قوات الشرطة الأوغندية.

١٠٤- وفي عام ٢٠١٥، سلطت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان الضوء على ظروف العمال المنزليين من حيث العمل والأجور والافتقار إلى الاستحقاقات الاجتماعية وعمل الأطفال من بين أمور أخرى. وقدمت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان عدة توصيات ستقوم الحكومة بدراستها وتنفيذها.

١٠٥- وبالإضافة إلى ذلك، حددت الحكومة في خطة عملها الوطنية تسجيل وتنظيم المؤسسات التي تعمل على استخدام العمال المنزليين وحمايتهم من الإيذاء والاستغلال وفرض حد الأدنى للأجور.

#### ٨- الحقوق المدنية والسياسية - التوصيات ٣٧ و ٤٠ ومن ٧٥ إلى ٨٢ و ٨٤

١٠٦- قُدمت التوصيات التالية فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية:

(أ) تعديل القوانين التي تتعارض مع حرية تكوين الجمعيات والتجمع والتعبير؛

- (ب) وضع قانون إدارة النظام العام الذي يحترم الحق في التجمع والتظاهر واحترام الملكية والسلامة وذلك تمثيلاً مع الالتزامات الدولية؛
- (ج) رفع الحظر المفروض على جميع أشكال التجمع وتنظيم المظاهرات العامة - سويسرا؛
- (د) معاقبة الاستخدام المفرط للقوة من جانب أفراد الأمن أثناء التجمعات السلمية؛
- (هـ) تدريب موظفي الأمن على احترام حريتي التعبير والتجمع.

#### حرية التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير

١٠٧- يضمن الدستور الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير. ولا يوجد حظر على أي شكل من أشكال التجمع وتنظيم المظاهرات العامة. وينص قانون إدارة النظام العام على أحكام من أجل إدارة التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. وسوف تعالج الشواغل المتعلقة بتفسير القانون، ضمن مسائل أخرى، بعد المشاورات التي تجريها اللجنة الأوغندية للإصلاح القانوني.

١٠٨- وتوجد آليات داخل كل وكالة أمن لمعاقبة أفراد الأمن الذين يستخدمون القوة المفرطة خلال التجمعات السلمية. وبالإضافة إلى ذلك يمكن ملاحقة هؤلاء الأفراد في إطار قانون منع وحظر التعذيب لعام ٢٠١٢.

#### الاستخدام المفرط للقوة على أيدي أفراد الأمن

١٠٩- يعاقب على الاستخدام المفرط للقوة من جانب أفراد الأمن أثناء التجمعات السلمية. وهناك آليات تأديبية داخل الشرطة والجيش لمعاقبة الضباط المخطفين. وعلاوة على ذلك، يمكن ملاحقة هؤلاء الأفراد في إطار قانون منع وحظر التعذيب لعام ٢٠١٢. فعلى سبيل المثال، يمثل أمام اللجنة التأديبية ضباط الشرطة الذين شاركوا في ضرب أنصار الدكتور كيزا بيسيغي وهو المرشح الرئاسي السابق لحزب المنتدى من أجل التغيير الديمقراطي.

#### تدريب موظفي الأمن

١١٠- خضع موظفو الأمن للتدريب في مجال احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع. وأقامت الوكالات الأمنية شراكات مع عدة مؤسسات، مثل اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمركز الأفريقي لعلاج وإعادة تأهيل ضحايا التعذيب، ومنظمة إنقاذ الطفولة ومشروع قانون اللاجئيين، لتدريب العاملين فيها.

٩- تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل الأخرى - التوصيات ٧ و ١٥ و ١٦ و ١٩ و ٢٠ و ٢٤

١١١- قُدمت التوصيات التالية من أجل تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل:

- (أ) إشراك المجتمع المدني في عملية تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل؛  
 (ب) إنشاء مؤسسة دائمة لمزامنة تنفيذ التوصيات ورصد الأداء والإبلاغ؛  
 (ج) تعزيز مركز الخطة الوطنية لمتابعة الاستعراض الدوري الشامل في خطة عمل وطنية شاملة لحقوق الإنسان؛  
 (د) ضمان التنفيذ الفعال لخطة العمل الوطنية المقترحة من أجل القضايا المثارة في تقرير أوغندا الوطني فضلاً عن توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

*إشراك المجتمع المدني واعتماد خطة عمل وطنية*

١١٢- عملت الحكومة على إشراك منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، وما إلى ذلك، في تنفيذ سياسات وبرامج شتى تتعلق بحقوق الإنسان. وساهمت تلك الجهات أيضاً، بوصفها شريكة على قدم المساواة، في وضع خطة العمل الوطنية وفي الاستعراض السنوي لحالة حقوق الإنسان.

١١٣- ولتحقيق الفعالية في تنفيذ خطة العمل الوطنية ورصدها وتقييمها، اعتمدت الحكومة آلية تنسيق وإبلاغ بوصفها جزءاً لا يتجزأ من خطة العمل الوطنية. وتوفر تلك الآلية مدخلات من مختلف أصحاب المصلحة فيما يتعلق بتنفيذ الخطة، فضلاً عن التعقيبات الواردة من مختلف أصحاب المصلحة. وبالإضافة إلى ذلك، ستضطلع الآليات المؤسسية المختلفة، مثل اللجنة الفرعية لمجلس الوزراء المعنية بحقوق الإنسان واللجنة البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان واللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان واللجنة المعنية بتكافؤ الفرص واللجنة التقنية لحقوق الإنسان، وغيرها من اللجان، كل في إطار ولايته، بدور رصد الأداء والإبلاغ. وستضمن تلك المؤسسات أيضاً اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب بشأن مسائل أثارها هيئات المعاهدات فضلاً عن التزامات أوغندا الدولية والإقليمية الأخرى.

١١٤- وتُعتبر خطة العمل الوطنية شاملة بما فيه الكفاية من حيث النطاق، فهي توفر إطاراً سياساتياً واسعاً من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلد. وسيُسترشد بالخطة في وضع وتنفيذ سياسات حقوق الإنسان وبرامجها وميزانياتها القطاعية.

## رابعاً- التطورات في مجال حقوق الإنسان منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

### إطار السياسة العامة

١١٥- اعتمدت الحكومة، في عام ٢٠١٥، خطة التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٥/١٦-٢٠١٩/٢٠) كإطار إنمائي رئيسي للسنوات الخمس القادمة. وأعدت هذه الخطة، التي هي الآن قيد التنفيذ، مع المراعاة التامة لمبدأ النهج القائم على حقوق الإنسان في التنمية. وتندرج في الخطة أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وتدعم الخطة الديمقراطية، بمراعاة نهج الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان، وتتيح إطاراً لتعزيز حقوق الإنسان في أوغندا. وقد شرعت الحكومة في توزيع الخطة على السياسات والخطط والبرامج والميزانيات القطاعية.

### الإطار القانوني

١١٦- اتخذت أوغندا عدداً من التدابير الرامية إلى تحسين حقوق الإنسان وتعزيزها في البلد. وفي عام ٢٠١٥، أجرى البرلمان استعراضاً للدستور واعتمد قانون الدستور (المعدل) رقم ١٢ الصادر في عام ٢٠١٥. ويعزز التعديل استقلال اللجنة الانتخابية، وينص على إجراءات مستقلة وحكيمة لإزاحة أعضاء اللجنة. ويتناول أيضاً قضايا تتعلق بالأحزاب السياسية ومناصب أعضاء البرلمان المستقلين. ويعزز التعديل أيضاً اللجوء إلى العدالة في المسائل الدستورية ويواصل دعم استقلال الجهاز القضائي عن طريق السماح له بتعيين جميع موظفيه واتخاذ إجراءات تأديبية بحقهم.

١١٧- وصدرت أيضاً القوانين التالية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان فضلاً عن الخطوات المتخذة لتنفيذ القوانين القائمة. وهي تشمل قانون استحقاقات التقاعد في أوغندا (١٥ في عام ٢٠١١)، وقانون مؤسسة الزعماء التقليديين أو الثقافيين (٦ في عام ٢٠١١)، وقانون نقل المجرمين المدانين (٢ في عام ٢٠١٢)، وقانون منع وحظر التعذيب (٣ في عام ٢٠١٢)، وقانون الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقانون المجلس الوطني للإعاقة (المعدل) (٦ في عام ٢٠١٣)، وقانون المجلس الوطني للشباب (المعدل) (١٧ في عام ٢٠١٥)، وقانون المنظمات غير الحكومية (٢٠١٦)، وقانون الأطفال (المعدل) (٢٠١٦).

١١٨- وقبل الانتخابات العامة لعام ٢٠١٦، عدلت قوانين انتخابية مثل قانون الدستور (المعدل)، وقانون الحكومات المحلية (المعدل)، وقانون الانتخابات الرئاسية (المعدل)، وقانون الانتخابات البرلمانية (المعدل)، وقانون المجلس الوطني للإعاقة (المعدل)، وقانون المجلس الوطني للمسنين (المعدل)، وقانون المجلس الوطني للمرأة (المعدل)، وقانون المجلس الوطني للشباب (المعدل).

### الديمقراطية

١١٩- نظمت أوغندا انتخابات في شباط/فبراير ٢٠١٦. وشكلت تلك الانتخابات إلى الآن حجر أساس آخر له أهميته في العملية الديمقراطية في أوغندا. وعلى الرغم من بعض التحديات

التي طُرحت، ولا سيما في إيصال المواد الانتخابية إلى بعض أجزاء البلد، جرت تلك الانتخابات إلى حد كبير في جو من الحرية والنزاهة وعُدّت نتائجها عن الإرادة الحرة لغالبية شعب أوغندا. ولاحظت الحكومة التوصيات التي قدمها مختلف المراقبين المحليين والإقليميين والدوليين بشأن بعض جوانب العملية الانتخابية. وتؤكد الحكومة الأوغندية من جديد التزامها بأن تنظر على نحو إيجابي في تلك التوصيات التي ستدفع، في رأيها، عجلة عملتنا الديمقراطية إلى الأمام. وستتناول الحكومة أيضاً، في الوقت المناسب، التوصيات ذات الصلة التي قدمتها المحكمة العليا في أوغندا فيما يتعلق بالانتخابات. وتلتزم الحكومة أيضاً بإجراء المزيد من الإصلاحات الانتخابية من أجل تحسين الإطار القانوني لتنظيم تمويل الحملات.

١٢٠- وتود الحكومة أن تؤكد أن الديمقراطية هي أكثر بكثير من إجراء الانتخابات. ونحن نلتزم بمواصلة ضمان أن يعزّز قانوننا إرساء صحافة حرة وقوية وحيوية ومسؤولة على أساس حرية الكلمة والمشاركة الواسعة لجميع شرائح مجتمعنا. وتشدد الحكومة على أن مسؤوليتها الرئيسية تتمثل في حماية الناس وممتلكاتهم. وسنواصل توعية شعبنا بأن كل شخص ملزم بالتصرف وفقاً للقانون. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تُدار المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وأن تعمل في جميع الأوقات وفق ما يقتضيه القانون وفي توافق تام مع ولاية كل منها.

١٢١- وتؤكد الحكومة من جديد أيضاً التزامها بدعم المساءلة والشفافية والحكم الرشيد ومكافحة الفساد في تقديم الخدمات وإشراك قطاع الخدمات والحكم الرشيد. وعقدنا العزم على تكثيف مكافحة الفساد حتى في ضمان إتاحة تكافؤ الفرص والتنافسية في تقديم العطاءات في المشتريات العامة.

## خامساً - الاستنتاج

١٢٢- قطعت أوغندا العديد من الأشواط في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ونحن ملتزمون بتحسين حالة حقوق الإنسان بوسائل منها تنفيذ القوانين والسياسات والبرامج ذات الصلة. ونرحّب بالدعم المقدم من شركائنا، ولا سيما في المجالات ذات الأولوية التي نواجه فيها أحياناً بعض التحديات كتلك المطروحة في بناء القدرات وتعميم مسائل حقوق الإنسان في السياسات والبرامج والميزانيات القطاعية، من بين أمور أخرى.

### Notes

<sup>1</sup> UHRC Annual Reports, 2011, 2013, 2014 and 2015.

<sup>2</sup> See UHRC Annual Report 2011 70.

<sup>3</sup> See UHRC Annual Reports 2011-2015.

<sup>4</sup> See UNICEF, Situation analysis of children in Uganda, 2015 68.

<sup>5</sup> Articles 32(3) and 32(4) of the Constitution. EOC, The Baseline Report on the State of Equal Opportunities in Uganda (2013). Annual reports on the state of equal opportunities 2014 and 2015. EOC, Assessment Report on Compliance of Budget Framework Papers with Gender and Equity, Financial Year 2016/2017.